الانتخابات الرئاسية المصرية (٢٠٠٥ ٢٠١٨) دراسة تاريخية

Egyptian Presidential Elections (2005 2018) Historical study

م .د ميسون عباس حسين

الجامعه المستنصريه/كليه التربيه الأساسية/قسم التاريخ

maesoon .aa1@ gmall.com

الانتخابات الرئاسية المصرية (٢٠٠٥ ٢٠١٨) دراسة تاريخية

م .د ميسون عباس حسين

الملخص باللغة العربية :

اختيار شخصية معينه لتولى زمام امور البلاد امر يتسم بالصعوبة ، فانتخاب الشعب للرئيس له اهمية بالغة لأهمية وحساسية المنصب ، فضلا عن الظروف التي ترافق تلك الانتخابات ، فبعض الدول يلجأ مرشحيها لاستخدام اسلوب غير نزيه للوصول للمنصب مما يزيد من صعوبة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .وفي هذا البحث سنتحدث عن الانتخابات الرئاسية المصرية تحديدا وأساليب بعض الاحزاب للوصول الى السلطة .

Abstract

Choosing a certain personality to take over the affairs of the country is difficult ,as the election of the people to the president is extremely important for the importance and sensitivity of the position , as well as the circumstances that accompany those elections , as some countries resort to their candidates to use a dishonest method to reaching the position , which makes it more difficult to place the right person in the right place . In this research, we will talk about the Egyptian presidential elections specifically and the methods of some parties to reach power .

المقدمة

للانتخابات الرئاسية أهمية خاصة في دول العالم عامة والوطن العربي خاصة. كونها صوره من صور التداول السلمي للسلطة فالرئيس هو الشخص الذي يتولى زمام السلطة وهو محور العملية السياسية في البلدان العربية خصوصاً، ولهذا فأن الانتخابات الرئاسية فيها تكون حدث بارز، الا ان بعض الشعوب تمارس العملية الانتخابية بصورة اقرب ما تكون الى الشكلية، و تكمن أهمية الانتخابات هنا لأثبات شرعية النظام، فعند الامتناع عن أجراءها ينعت ذلك النظام بالدكتاتوري ويفقد شرعيته، لذى تنبع أهمية الانتخابات من كونها

تمنح الشرعية لوجود الحكام. ومع ما جرى ويجرى في العالم عموما والدول العربية خصوصا اخترت الكتابة عن الانتخابات الرئاسية المصرية موضوع هذا البحث، للفترة أواخر حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك حتى الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. لأهمية هذه الفترة في التأريخ المصري، تناول البحث الفترة التاريخية من(٢٠٠٥-٢٠١٨)، قسّمت البحث الى مبحثين: المبحث الاول: سأتحدث فيه عن تعريف الانتخاب، ثم لمحة تأريخية عن بداية الانتخابات، ثم بداية الانتخابات الرئاسية في مصر، أما المبحث الثاني : سيكون عن انتخابات عام(٢٠٠٠)،وأسباب تعديل المادة(٧٦)، من الدستور المصري ، ثم انتخابات عام(٢٠٠٥)، وفي المبحث الثالث ساتحدث عن : انتخابات(٢٠١٢)، ثم انتخابات عام (٢٠١٤) ، كما سأتحدث عن أنتخابات عام (٢٠١٨)، واخيراً الخاتمة.

المبحث الاول

تعريف ألانتخابات:

بدايةً عند الحديث عن ألانتخابات لابد من وضع تعريف بمعنى أنتخاب. فالأنتخاب لغةً هو ألاختيار من النخبة، وهو مأخوذ من فعل نخب، ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم[١].

أما أصطلاحاً هو أختيار من يمثله شرط أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة .سياسية وأدارية مختصة من خلال القيام بالتصويت وهو حق الفرد بالاختيار وهو وسيلة .للاتصال بين الحكّام والمحكومين[٢].تاسيسا على ما تقدم نجد ان الانتخاب حق شخصي اختياري غير ملزم قانونيا .

لمحة تأريخية عن بداية ألانتخابات:

ألانتخابات كفكرة عُرفت في الحضارات القديمة (المدن اليونانية القديمة)، لكنها وفق المفهوم المعاصر ارتبطت بمفهوم الحكومة التمثيلية. واصبحت الحكومات الديمقراطية أتخاذ القرارات السياسية، أذ لا تتم تلك المشاركة الا عبر ألانتخابات العامة التي تمكّن الشعب من أختيار من يمثلهُ ففي اواخر القرن الحادي عشر اشتدت المنازعات بين البابوية والملوك الاوربيين وكان من أثارها تحول الملوك عن المبادئ التي كانوا يرجعون اليها استمرارية حكمهم، وحاول كلا الطرفين الانتصار بالشعب على الطرف

الآخر، واصبح رضا المحكومين هو الذي يقرر في النهاية شرعية وجود واستمرار الحاكم، وهكذا أخذ الكل يشير الى الشعب على أنه مصدر السلطة، فالحكام يمثلون الشعب في سعيهم لتحقيق المنفعة العامة بتفويض منه، بينما كانوا يمثلونه في الماضي بنفويض الهي اضفى عليها التقليد صفة شرعية،يمكن القول بأن التمثيل السياسي في الحكم الديمقراطي هو كالوكاله، تمثيل توافقي أو أرضائي لرغبات الشعب وأرادته الحرة في حين أن هذا التمثيل كان فى الادوار السابقة تمثيلا قانونياً يمثل فية مصالح الشعب تمثيلاً جبريا" [٣] .

وتم الربط بين الديمقراطية والتمثيل في القرن الثامن عشر مع ظهور نظريات السيادة الشعبية عن طريق ألانتخاب، وذلك لصعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة أن لم نقُل أستحالة ذلك، لعدم امكانية جمع كل المواطنين في جمعية عامة في الدول الكبرى، فمن جهة تزايد عدد الناخبين ومن جهة اخرى تشعبت حاجات الشعب وتعقدت أمور الحكم، الامر الذي استدعى توفر الخبرة الفنية والدراية، ولم تكن الجمعيات العامة كافية للقيام بأمور الدولة فضلاً عن امكانية التأثير على المصوتين،لان التصويت كان يتم علانية وكان يأخذ بعين الاعتبار تأثير رجال الدين عليهم.و امام تلك الانتقادات ظهر في اوربا مفهوم جديد هو الديمقراطية التمثيلية التي تفترض بطبيعتها انتداب ممثلين من الشعب لتولي الحكم عنهُ، لأن الشعب لا يستطيع ممارسة الحكم مباشرة عن طريق ألانتخاب، الذي كان الوسيلة الوحيدة لانتقاء من يثق بهم، كما شهد القرن التاسع عشر الميلادي نضالاً في سبيل الديمقراطية والمطالبة بتوسيع ألانتخابات للوصول الى الاقتراع العام فأصبح هناك تلازم بين الديمقراطية وحق التصويت وجميع الحقوق الفردية، الى أن اصبحت ألانتخابات الاداة ألاساسية لانتقاء الحكام وتوليهم الحكم بطريقة شرعية[٤].

بداية ألانتخابات الرئاسية في مصر:

عرف الشارع المصري ألانتخابات الرئاسية لاول مرة، منذ أثنان وستون عاماً، والتي تطورت على مدار تلك السنوات، تاركة شكل الاستفتاء الذي بدأتهُ لتصبح أنتخابات بالاختيار من مرشحين متعددين. أيام الملكية لم يكن هناك بالطبع أنتخابات، لكن حدث تطور كبير بعد قيام (ثورة ١٩٥٢)[٥] ، فبالإضافة للبرلمان صارت هناك أنتخابات رئاسية ولكن على شكل أستفتاء وفاز بها الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر)[٦]. أول مرة عام(

١٩٥٦) بحصولهِ على(٩٩.٩٪)من الاصوات حسب الدكتور محمد عفيفي (أستاذ ألتاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة)،كان يتم الاستفتاء في تلك الحقبه من خلال مجلس الشعب لمرشح بعينة ويضع

أسمهُ في استفتاء شعبي يصّوت من خلالهُ الشعب ب ((نعم)) او ((لا))، وأن خسر يضعون مرشحاً آخر، وهو النظام الذي سار طوال عهد الرئيس الراحل (محمد أنور السادات)[٧]. وحتى الرئيس السابق (محمد حسني مبارك)[٨]. حتى عام(٢٠٠٥)، بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٧٠، تولى نائبهِ محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية بعد ترشيح مجلس الامة لأسمه واستفتاء الشعب عليهِ وفقاً لدستور عام(١٩٦٤) المؤقت، ووضع دستور عام (١٩٧١) الدائم ، والذي نصت مادتاهُ (٧٦-٧٧) على شكل ألانتخابات بها "يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لأستفتائهم فيه، ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناءاً على اقتراح ثلث أعضائهِ على الاقل، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه، فأذا لم يحصل على الأغلبية المذكورة آنفاً يعاد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الاول ويعرض المرشح الحاصل على الاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فية ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصولهِ على الأغلبية المطلقة من أعطوا اصواتهم في الاستفتاء فأن لم يحصل المرشح على تلك الأغلبية رشح المجلس غيرهٌ، وتتُّبع في شأن ترشيحهٌ وأنتخابهٌ الاجراءات ذاتها"[٩] .

المبحث الثاني

انتخابات عام ٢٠٠٠ :

امتاز النظام السياسي المصري بعدم تطبيق الديمقراطيه الا في حدود ضيقه كالتعددية الحزبية وتجاوزات ذلك الى العجز عن اصلاح اوسع للنظام الديمقراطي، فالنظام المصري عانى حالة من القيود تم من خلالها تدبر أمر التوتر الاجتماعي والاقتصادي والديني بمزيج من التعدد الحزبي الخاضع لسيطرة الحزب الواحد مع اللجوء الى قانون الطوارئ. نلاحظ على هذه الانتخابات بعض المؤشرات الدالة على التطور السياسي

والتعددية السياسية خلال تلك المرحلة، منها تتعلق بأزمة(الحزب الوطني)[١٠]. الحاكم والذي احرز (٣٨٨) مقعداً من اصل(٤٤٢) مقعد أي بنسبة ٨٥,٥ ٪ ، مما يعني أنهُ تعذر على الحزب الوطني كسب الانتخابات الاخيرة بنفس السهولة التي كان يكسب بها الانتخابات السابقة، ويمكن الاشارة الى عدة نقاط في اطار تفسير أزمة الحزب الوطني منها أن أي حزب يبقى في السلطة لاكثر من عقدين تتعرض شعبيتهِ للتآكل، كما أن انتخابات عام(٢٠٠٠) شهدت ما يعرف (بالتصويت العقابي) أي رغبة الناخبين المصريين بمعاقبة الحزب الوطني بالتصويت لمرشحين أخرين، مما زاد من فرص المرشحين المستقلين وخاصة من التيار الاسلامي، وأن الغالبية من الناخبين في مصر لايصوتون للاحزاب أو المنتمين لها، أنما حسب شخص المرشح ومدى أرتباطهُ بهم وفقاً لمؤثرات اجتماعية تقليدية عائلية أو عشائرية، كما ان الحزب أساء أختيار كثير من مرشحيهِ فضلاً عن أن الحزب الوطني اعتمد اساساً على تركيبتهِ القيادية التي اصابها الجمود وتفتقر أغلبها لتأييد الجماهير فتلك القيادات اعتمدت على وظائفها الحكومية وهي تمارس عملها الحزبي باطلاق الاوامر. في هذه ألانتخابات حصل المنشقون من الحزب الوطني على نسبة أكثر من ٥٠٪ من اعداد المستقلين المرشحين، وهذا دل على مدى تفكك الحزب الوطني نفسه[١١] .

وكانت المادة (٧٧) قد نصت على" مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تأريخ اعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة اخرى" وظل هذا الوضع مستمراً حتى تعالت اصوات المعارضة على مدار السنوات المتتالية لاجراء انتخابات رئاسية وليس استفتاء وهو ما أستجاب لهُ الرئيس الاسبق حسني مبارك وفي العام ٢٠٠٥ تم تعديل دستور(١٩٧١) المادة (٧٦) فيهِ، بتحويل النظام شغل منصب الرئاسة من الاستفتاء الى الانتخاب وشروط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية[١٢].

أسباب تعديل المادة (٧٦) من الدستور:

كان الرئيس المصري الاسبق محمد حسني مبارك قد صّرح في العديد من الصحف المصرية في الثلاثين من كانون الثاني عام(٢٠٠٠) بشأن المطالبة بتعديل الدستور"أن هذه دعوة باطلة الآن، ومن يتحدثون عن الانتخابات المباشرة والاستفتاء، ومحاولة

المفاضلة بينهما، عليهم أن يدركوا أن الاستفتاء مؤسس على ترشيح من ممثلي الشعب"، و بذلك اعتبر حسني مبارك مطالب احزاب المعارضة والمثقفين بشأن تعديل الدستور "باطلة"، الا أنهُ عاد في السادس والعشرين من شباط عام(٢٠٠٥) وفاجأ الجميع بما فيهم الحزب الوطني الديمقراطي الذي يترأسهُ حسني مبارك، عندما اعلن في خطاب لهُ انهُ طلب من مجلس الشعب والشورى تعديل المادة (٧٦) من الدستور، الخاصة بأسلوب أختيار رئيس الجمهورية، وذلك وفق عدةٍ مبادئ منها "أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، وتقديم أكثر من مرشح الى الشعب ليفاضل بينهم ويختار بأرادتهِ الحرة، وكفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة، وأجراء الاقتراع لأنتخاب رئيس الجمهورية في يوم واحد" وأن بحثنا في الاسباب التي كانت وراء مبادرة حسني مبارك بتعديل المادة (٧٦) من الدستور لوجدنا أن رئيس الجمهورية في النظام السياسي المصري يمثل محور النظام، فهو يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومن العوامل التي دفعتهُ لتغير موقفهِ نحو تعديل الدستور رغم تصريحاتهِ السابقة بأنها "باطلة"، هي:

اولاً: تنامي المطالب والضغوط الداخلية بشأن (الاصلاح السياسي)[١٣]، وهذه المطالب طرحتها بأشكال مختلفة احزاب وقوى المعارضة وشريحة المثقفين المصريين، وبعض تنظيمات (المجتمع المدني)[١٤] ، التي أخذت أبعاداً جديدة حين ذاك، تمثلت في خروج تظاهرات نظمتها الحركة المصرية للتغيير المعروفة باسم "كفاية" وهي حركة شعبية غير حزبية، تأسست في أواخر عام (٢٠٠٤)، وتضم عناصر وتيارات عديدة يجمعها هدف واحد، هو المطالبة بالأصلاح الحقيقي والعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف، ورغم انها كانت تظاهرات رمزية من حيث عدد المشاركين

فيها، لكن الأهم الشعارات التي رفعتها منها (لا للتمديد للرئيس مبارك) و (كفاية استبداد وفساد) و (لا لتوريث السلطة لابنه) مما جعلها تسسبب حرجاً للسلطة السياسية القائمة حين ذاك[١٥] .

ثانياً: تزايد ضغوط الولايات المتحدة الامريكية أثناء دعوتها للحرب على الارهاب التي اطلقتها أدارة الرئيس الامريكي الاسبق (جورج والكر بوش)[١٦] George W. Bush طالبت الولايات المتحدة الامريكية بأصلاحات ديمقراطية في مصر، رافقتها دفعات من المساعدات الكبيرة لبعض منظمات المجتمع، وكانت قد توجت احدث محاولات حسني مبارك للاصلاح بالتعديل الدستوري عام (٢٠٠٥) الذي سمح بأنتخابات رئاسية تعددية. وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية استجابت مصر عام (٢٠٠٥) وعدّلت في سياساتها التقليدية، اذ نظمت للمرة الاولى في تأريخها انتخابات قادها جماعة(الاخوان المسلمون)[١٧]. وظهور حركات احتجاجية مؤيدة لتغيير الواقع السياسي المصري منها(حركة استقلال الجامعة)، و(عمّال من أجل التغيير)، و(شباب من أجل التغيير)، و(نادي القضاة)، طالبت بسيادة القانون واستقلال القضاة. فضلاً عن تردي الاوضاع الداخلية، فقد كان لتغيير لغة الخطاب الامريكي اتجاه مصر، والدعوة الى تبني اصلاحات ديمقراطية دور كبير في ظهور تلك الحركات الاحتجاجية، ودعت كوندا ليزا رايس (وزيرة خارجية الولايات المتحدة الامريكية) في خطاب لاحق مصر الى أن تضمن حرية الانتخابات المقرر أجراءها في عام (٢٠٠٥) وقالت " أن على القاهرة البدء بأتخذ خطوات بأتجاه الديمقراطية في الشرف الاوسط". واضافت ..... "لن تفرض أمريكا أسلوبها على غير الراغبين، أذ أن هدفنا هو مساعدة الآخرين للتعبير عن أنفسهم وتحقيق حرياتهم"[١٨] .

لو دققنا في مختلف الترتيبات التي واكبت تعديل المادة (٧٦) من الدستور ونوعية التعديل، والاعداد لانتخابات الرئاسة، كلها مؤشرات أكدت استمرار التوجه الرسمي باتجاه .نفس الواقع من دون أي تغيير حقيقية تمس اساس توزيع السلطة في النظام السياسي المصري، أذ جرى التمييز بين الحزب الوطني من ناحية، وجميع الاحزاب من ناحية آخرى، لان أعتماد موافقة أعضاء المجالس المنتخبة معياراً وحيداً لضمان جدية الترشيح جعل الحزب الوطني في موقع المتحكم في نوعية الترشيح، كما تم التمييز بين مرشحي الاحزاب وغيرهم من المواطنين الراغبين في الترشيح، كما ميز هذا التعديل بين احزاب عام(٢٠٠٥)، و احزاب عام(٢٠١١) أي احزاب الانتخابات القادمة، أذ اشترط فيها

الحصول على نسبة (٥٪) من مقاعد مجلس الشعب. أن مضمون تعديل المادة (٧٦) من الدستور احبط الآمال التي ارادت احزاب المعارضة تحقيقها واعاق المشاركة الحقيقية[١٩] .

فهل كانت التعديلات التي اجراها حسني مبارك بدافع الضغط الامريكي والشعبي ؟ وهل كان الاصلاح الذي اجراه حسني يستحق ذلك الضغط،؟وهل كان اصلاح حقيقي ذو فائدة للجماهير؟، يحقق مطالبها، ام كان كما يقال "كلمة حق أريد بها باطل". فأن كان مجرد اصلاح ظاهرة ديمقراطي لارضاء امريكا واستمرارها بضخ المساعدات الاقتصادية لمصر(والتي استفاد منها الحزب الحاكم وعلى رأسه حسني مبارك)، وباطنة تحقيق مزيد من المصالح والتي أهمها بقاء الحزب الوطني في الحكم والذي يعني بقاء حسني مبارك. كل هذه التساؤلات سنجد لها أجابات واضحة من خلال فقرات بحثنا هذا.

كانت مبادرة مبارك التي اطلقها بعد حكم دام أربعة وعشرون عاماً، ومع اقتراب ولايتهِ الرابعة في تشرين الاول عام(٢٠٠٥)، وأكدت غياب مبدأ حكم القانون ودولة المؤسسات ورسوخ قاعدة التحكم بالقانون وأكدت الاستضفاف بمطالب القوى السياسية في مصر، أنها حكومة الحاكم الاوحد الذي يتحكم بالقانون ولايخضع له، ويمسك بكل الامور، وتعلوا ارادتهِ المنفردة على ارادات كل القوى السياسية بما في ذلك ارادة اركان حكمهِ الذي كانوا يتعجبون من الذين يطالبون بتعديل الدستور، ويتبارون في الدفاع عن النظام[٢٠].

انتخابات عام ٢٠٠٥ :

بدأت الحملة الانتخابية لاختيار رئيس الجمهورية في مصر في السابع عشر من أب عام(٢٠٠٥)، وكان هناك تسع مرشحين عن أحزاب المعارضة في مواجهة الرئيس حسني مبارك الذي رشح لولاية خامسة، الا انها الولاية الاولى التي جرت على أساس التنافس بين أكثر من مرشح، وسبعة من المرشحين التسعة الغير معروفين، اما الاثنان المتبقيان فهما نعمان جمعة زعيم حزب الوفد، وأيمن نور زعيم حزب الغد، فتنافسا للفوز بأصوات المعارضة، رغم انهما لم يمثلا الا نفسيهما وحزبيهما، نظراً لعدم وجود ما يمكن تسميتة مرشح المعارضة، فعانى الاول من رفض المعارضة لترشيحة، لان الاخيرة عدته خارجاً عن اجماعها حينما رشح نفسهُ لانتخابات رئاسية قد أجتمعت المعارضة على مقاطعتها، أما أيمن نور فكان محط شكوك بطبيعة علاقة بالولايات المتحدة[٢١] .

تمت الانتخابات في السابع من أيلول عام(٢٠٠٥)، وكان الاقبال على مراكز الاقتراع ضعيفاً، وشهدت بعض مراكز الاقتراع لتجاوزات مثل تعّرض بعض الناخبين لضغوط أثناء للتصويت لصالح مرشح الحزب الحاكم، ورداءة الحبر الذي يمكن محوهُ بسهولة فور أستعمالهِ، لذا فأن نسبة لابأس بها من الناخبين لم تذهب اصلاً الى صناديق الاقتراع لقناعتهم من ناحية اخرى بأن فوز الرئيس مبارك يبدو مجرد تحصيل حاصل. وتوزع أصوات الناخبين بين أغلبية كبيرة منهم سيصوتون لصالح مبارك لاسباب متنوعة منها لارتباط مصالحهم بجهاز الدولة او الحزب الوطني، او تأثراً بالدعاية الانتخابية الكثيفة للاعلام الرسمي، او لكون مبارك خياراً موضوعياً وافضل الاسماء المطروحة، أما الاقلية التي لن تصوت لمبارك فتتوزع معظم أصواتها بين أيمن نور ونعمان جمعة، فالذين ضافوا ذرعاً بسياسات الحزب الوطني انتخبوا مرشحي المعارضة انتقاماً وليس قناعة[٢٢] .

تأسيساً على ما تقدم نجد أن تعديل الدستور وأجراء أنتخابات عام ٢٠٠٥، ليس دلالة على أن نظام الحكم المصري أصبح نظام ديمقراطي أو طبق الديمقراطية بشكل نزية، فقرار التعديل هو عملية لحماية نعت النظام بالاستبدادي والرجعي غير الديمقراطي، وليس رغبةً في تطبيق الديمقراطية، وكل الخطوات التي أتخذت بعده هي لحماية سمعة النظام ومحاولة لاقناع مواطني الشعب في المشاركة الفعّالة في الانتخابات من خلال الادلاء بأصواتهم لصالح مبارك وحزبهُ، ألا أن ذلك التعديل لم يؤثر في قرار اعداد لا بأسسبها من الجماهير التي أصبحت عن المشاركة في الانتخابات، لعلمها بعدم جدوى تلك التعديلات الاسمية على الدستور، وبقاء مبارك في الحكم ولم يؤثر التعديل في نتيجة الانتخابات مطلقا اذ كان تعديل اقرب مايكون الى شكلي ظاهري وليس تعديلا فعالا.

المبحث الثالث

أنتخابات عام ٢٠١٢ :

شهد تشرين الثاني عام (٢٠١٠)أجراء أنتخابات برلمانية شكلت نقطة تحول رئيسة أسهمت في سقوط نظام حسني مبارك. حيث زور الحزب الوطني عمليات التصويت واستخدم الترهيب والقمع لضمان أغلبية برلمانية بلغت ٩٧٪ ، حيث جرت الأنتخابات التشريعية في جو غُلب علية عدم تكأفؤ الفرص، وتدخّل الاجهزة الادارية

والامنية في السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية، واستبعاد قوى المعارضة من الساحة السياسية، وشهد عام(٢٠١٠) قمع ممنهج لوسائل الاعلام والانتاج الثقافي والحياة الجامعية، واغلقت الحكومة تسعة عشر قناة فضائية، وحجبت مواقع الكترونية عدة، وضغطت على رجال الاعمال لألغاء عقودهم مع المنتقدين لسياسة الحكومة، أذ كان لتزوير الانتخابات البرلمانية لعام(٢٠١٠)أن عزز الاعتقاد بتكرار التزوير في الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر عقدها في أيلول عام(٢٠١١)، وهكذا أنتهى أي أمل في الاصلاح داخل النظام. وازدادت حالة الاحباط السياسي، وغياب التنظيم لدى القوى السياسية وحد من الطموحات الثورية، ثم جاء التغيير في تونس الذي شجع الحركة الوطنية المصرية على التحرك والعمل[٢٣] .

وفي الاول من شباط عام(٢٠١١)أعلن الرئيس المصري حسني مبارك التنحي عن الحكم أثر اندلاع ثورة شعبية قي مصر اطلق عليها الشعب المصري أسم (ثورة ٢٥ يناير)[٢٤] عام (٢٠١١) ، وعلى أثر ذلك الاعلان تم تكليف المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية بأدارة شؤون البلاد[٢٥] ، تشكل انتخابات الرئاسة المصرية للعام (٢٠١٢) ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تأريخ مصر، وأول أنتخابات رئاسية بعد ثورة الخامس والعشرون من كانون الثاني، فجميع الرؤساء السابقين وهم : محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك من العسكريين. اما المرشحون في هذه الانتخابات التعددية فمعظمهم من المدنيين[٢٦] .

تأسيساً على ما تقدم نجد أن سوء الاوضاع الاقتصادية وحادثة تزوير الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتقييد الحريات كان كافياً لدفع الشعب للثورة ضد حكم مبارك الذي امتد لاربع عقود بحكم فردي وحزب واحد، آملاً توريث الحكم لابنه الاصغر جمال مبارك من بعده، فذاق الشعب ذرعاً وبدأ بالتملل في شبكة التواصل الاجتماعي وقوت تلك المطالبات لتصبح ثورة يناير عام (٢٠١١) التي أرغمت حسني مبارك على التنحي عن الحكم، تاركاً مصر بعده تقرر من سيكون رئيساً لها من بعد حكم عقود عانت فية اضطهاد وفقر وقيود. رشح العديد من الشخصيات من كافة الاطياف السياسية أنفسهم للرئاسة منهم: عمرو موسى الامين العام السابق للجامعة العربية واحمد شفيق أخر رئيس للوزراء في

عهد مبارك، ومنصور حسن وزير الاعلام الاسبق، فضلاً عن العديد من المرشحين، وأجريت الانتخابات الرئاسية في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من آيار عام(٢٠١٢) كجولة اولى ثم أقيمت جولة ثانية يومي السادس عشر والسابع عشر من حزيران، اسفرت جولة الاعادة في الانتخابات عن فوز حزب الحرية والعدالة (محمد مرسي)[٢٧] بنسبة ٥١,٧٣٪) على منافسهِ المستقل احمد شفيق. الذي حصل على نسبة ٤٨,٢٧٪ وتولى حكم مصر عام واحد أي حتى عام (٢٠١٣) حيث شاب تلك الانتخابات شكوك التزوير.[٢٨]

أثناء فترة حكمه قام محمد مرسي بمحاولة فرض سيطرته على مفاصل الدولة والتحكم بالمؤسسة العسكرية والقضائية وذلك بأحالته في الحادي والعشرين من آب عام (٢٠١٢)عضوان بارزان في المجلس الاعلى للقوات المسلحة هما حسن طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وسامي عنان رئيس اركان الحرب عام(٢٠٠٥)الى التقاعد، واختياره لمدير المخابرات العسكرية(عبد الفتاح السيسي)[٢٩] ليحل محل طنطاوي[٣٠] .

وتلاعب الاخوان المسلمين في عملية أصدار دستور عام(٢٠١٢) من اجل فرض توجهاتهم عليه، وأصدر مرسي اعلاناً دستورياً في تشرين الثاني عام(٢٠١٢) وضع فيه نفسه فوق القانون، فضلاً عن اقصاء المعارضة، مما أدى الى تزايد الغضب الشعبي في مصر ضد حكمه، مما دفع الشعب للخروج للمطالبة بأنتخابات مبكرة ونزيهه في الثلاثين من حزيران عام(٢٠١٣)، فأتجه الجيش المصري الى حل حكومة محمد مرسي وتعليق الدستور وتعيين عدلي منصور كبير قضاة المحكمة الدستورية رئيساً مؤقتاً للبلاد الى حين اجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس[٣١] .

تأسيساً على ما تقدم نجد أن ألانتخابات في مصر سواء كانت في أواخر عهد مبارك أو بمجيئ محمد مرسي لم تكن أنتخابات نزيهه بل شابها التزوير، فلم تستطع ثورة يناير أن تؤدي الغاية من قيامها كالتخلص من أنظمة الحكم الدكتاتوري وتزوير الانتخابات وتقييد الحريات وتسيير دفة الحكم لخدمة اشخاص محددين دون الصالح العام. بعد قيام عبد الفتاح السيسي بأنقلاب عسكري وعزل محمد مرسي نلاحظ هنا أن تبدل الرؤساء في الدول العربية لا يغير سياسة خلفهم فالشعب المصري أراد تغيير مبارك للتخلص من

سياسته التي أضّرت بالمصريين وبمجيئ محمد مرسي لم يتغير شيئ في سياسته، فتم تنحيتهِ رغبة في مجيئ شخصية تراعي مصالح الشعب. فهل تتغير سياسةٍ ما بتبدل رئيس معين.

أنتخابات عام ٢٠١٤ :

بعد عزل محمد مرسي من منصبهِ، أعلن عبد الفتاح السيسي أستقالتهِ من منصبهِ وزيراً للدفاع والترشيح رسمياً لانتخابات رئاسة الجمهورية، وتقدم في آذار من عام(٢٠١٤) بأوراق ترشحهُ رسمياً والتي تضمنت نحو(١٨٨) ألف توكيل من المواطنين، وبعد غلق باب الترشيح أعلنت اللجنة العليا للأنتخابات عن أن المنافسة ستكون بين السيسي وحمدين صباحي فقط في الانتخابات التي جرت خلال شهر أيار عام(٢٠١٤)بمشاركة المصريين داخل مصر وخارجها. وقد فاز فيها السيسي بحصولهِ على ٢٣٧٨٠١٠٤ أصوات بنسبة(٩٦,٩%)من الاصوات.

أنتخابات عام ٢٠١٨ :

بتأريخ التاسع عشر من كانون الثاني عام(٢٠١٨)، وأثناء قرب نهاية ولايتهِ الاولى أعلن عبد الفتاح السيسي ترشحهُ لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية المقرر أجراءها في أواخر شهر آذار من عام(٢٠١٤)، في التاسع عشر والعشرين من آذار عام(٢٠١٨) وأفادت تقارير صحفية بأن الارقام الاولية لعمليات فرز اصوات الناخبين تشير الى أعادة أنتخاب عبد الفتاح السيسي لفترة رئاسية ثانيةٍ، وأن عدد المشاركين في ألانتخابات بلغ ثلاث وعشرون مليوناً .والمسجلين في مصر تسعة وخمسون مليون، بمعدل المشاركة بلغ ٤٠% من عدد الناخبين الذين لهم حق التصويت، في الثاني من آذار عام(٢٠١٨) وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار لاشين أبراهيم عن أنتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية في ولاية ثانية بفوزهِ بـ ٩٧,٨.% من الاصوات، بينما حصل المرشح موسى مصطفى على نسبة ٣,٩٢% من الاصوات. ووجة مفوض الامم المتحدة لحقوق الانسان، الامير (زيد بن رعد) انتقاداً لوضع الانتخابات في مصر حيث قال "أن المرشحين المحتملين تعرضوا، كما أفيد للضغط للأنسحاب من التنافس الانتخابي من خلال طرق منها الاعتقالات" واضاف.. "أن القانون يمنع المرشحين ومؤيديهم من تنظيم

المسيرات، كما تم أسكات وسائل الاعلام المستقلة مع الحجب الكامل لأكثر من أربعمائة موقع لوسائل أعلامية ومنظمات غير حكومية، وفقاً لما نقلهُ موقع أخبار الامم المتحدة، وذكر أن مكتبهُ يتلقى تقارير عن استهداف المدافعين عن حقوق الانسان والصحفيين وداعمي جماعة الاخوان المسلمين". وكان أن ظهرت دعوات للمقاطعة منها دعوة الحركة المدنية الديمقراطية التي تضم ثمانية أحزاب وعشرات الشخصيات السياسية. حيث أعتبر هؤلاء أن "تلك ألانتخابات شكلية". و"تجفيف للمشهد السياسي المصري"، بينما رأى داعمي الانتخابات أن المقاطعة "خيانة للوطن"، وأشار المقاطعين "كان هناك أربعة مرشحين محتملين، احدهم سجن هو رئيس ألاركان السابق الفريق سامي عنان، بينما تم الضغط على الفريق احمد شفيق ليتراجع عن الترشيح، أما خالد علي فتم تشوية سمعتهِ وتلفيق قضية لهُ، والرابع محمد أنور السادات فهو معارض غير قوي للنظام، قرر الانسحاب بعد أن تأكد أن كل أجهزة الدولة وادواتها تعمل من أجل ضمان ان يبدو الأمر وكأن الشعب يبايع الرئيس السيسي"[٣٢] .

تأسيساً على ما تقدم نلاحظ نسب الفوز المبالغ بها التي حققها السيسي وهي تشابه النسب التي حصل عليها مبارك ومرسي قبلهُ، لكن هل كانت نسب السيسي صحيحة وأنتخابات نزيهه؟. أم هناك أبدٍ خفية تلاعبت بها كسابقاتها؟. قلة عدد المرشحين توضح للمتابعِ لتأريخ ألانتخابات المصرية، لمعرفة المرشحين أن ألانتخابات شكلية والفائز بالرئاسة تم تحديدهُ بصورة مسبقة، أو خشيتهم من ترشيح أنفسهم خوفاً من عواقب ذلك على حياتهم. فهذا حال ألانتخابات ليس في مصر فقط، بل في بعض الدول العربية أن لم نقُل أغلبها. فوسائل الاعلام

تعمل لصالح النظام وتتقُل أيجابيات كل رئيس وتَغَفل سلبياتهِ. والشعوب العربية كذلك لاتعترض على شخص الرئيس الذي يجدد لولاية ثانية أو حتى ثالثة ورابعة مع معرفتهم بهِ أنهُ لايمثلهم ولايحقق طموحات البلد السياسية ولا ينهض بأقتصادهِ. وليس مصر فقط. وحال مصر وبعض الدول العربية، دليل واضح على ذلك . لو وُجدت رقابة دولية على ألانتخابات في الدول العربية عموماً ومصر خصوصاً (لمِا تقدم أنفاً) كانت تغيرت نتائج كثير من الانتخابات هذا لو كانت الرقابة جادة ونزيهه أيضاً.

ومصر من الدولة التي لم تعترض على فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات تجرى في مصر، أوجدت انقسام في الرأي بين معارض للرقابة على الانتخابات وبين مؤيد، فالمعارض يؤكد وجود شفافية ورقابة فضائية كاملة على ألانتخابات، فضلاً عن وجود وسائل أعلام ووكالات أنباء تنقل وقائع الانتخابات. ومجلس الشعب المصري كان من المعارضين للرقابة من الخارج وبرّر ذلك أنهُ أمر مرفوض دستورياً وقانونياً. كما اكدت محكمة أستئناف القاهرة رفضها لوجود الرقابة الدولية. وفريق آخر مؤيد لوجود رقابة دولية على ألانتخابات المصرية مؤكداً حاجة مصر الى رقابة دولية فهي نقطة تحتسب لصالح الحكومة ويؤكد رغبتها في الاصلاح وتطبيق الديمقراطية. والرقابة ستمنع تكرار التجاوزات التي تحدث أوقات ألانتخاب تمثل تفشّي الفساد والتدخل ألاداري، وأنتشار أعمال عنف (خلال حكم مبارك) وأستخدام المال العام للدعاية الانتخابية فضلاً عن عمليات التزوير. وقال المؤيدون للرقابة الدولية، أن كانت الرقابة الدولية على ألانتخابات تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية، فذلك ليس غريباً على الحكومة المصرية، وهم يرون أن الولايات المتحدة كانت في أوقات كثيرة لاتترك اية مساحة لاستقلال القرار المصري، والرقابة الدولية حسب رأي المؤيدين" علامة جودة " للعديد من ألانتخابات في دول العالم لانها تسهم مع عوامل أخرى في تعزيز ثقة المرشحين والناخبين في نزاهة ألانتخابات وسلامة أجرائها[٣٣] .

تأسيساً على ما تقدم أن وجود الرقابة على ألانتخابات ضروري ليس في مصر فقط بل في كل الدول العربية وحتى بعض الدول ألاجنبية ومهم لقيام أنتخابات نزيهه ونتائج صحيحة لن يتم التلاعب بها من قبل حكام سابقين واعوانهم لفرض الشرعية على بقائهم في كرسي الرئاسة من خلال تزوير ألانتخابات أو الضغط على المرشحين لسحب ترشيحهم، أو لشراء أصوات الناخبين بالمال العام. فكل ذلك سيختفي بوجود الرقابة الدولية النزيهه غير المتحيزة لصالح دولة معينة. هنا فقط يمكن ضمان فوز مرشح رئاسي بالرئاسة دون أستخدامهُ أساليب ملتوية لذلك. ياحبذا توجد هكذا رقابة وفوز هكذا مرشح لكان تغيير الواقع العربي المرير التي تعانيهِ بعض الشعوب العربية المبتلية بحكامها المتوارثين للحكم والمتلاعبين بالنتائج.

الخاتمه

الانتخابات عمليات شكلية في اغلب الدول العربية و حتى عند عدد من الدول الاجنبية ، و الانتخابات آليه تستخدم لدى البعض للوصول الى دفه الحكم لتحقيق غاياتهم الشخصية ، مع انها في حقيقة الامر اداه فعّاله للنهوض بالبلد وتطويره ان طبقُّت بصوره نزيهة وعادلة ، وفي كلتا الحالتين يتوقف نجاحها على الشعب ، وعلى من يُرشح نفسه لشغل منصب الرئيس ، فأن قامت تلك الاطراف بواجبه بصوره صحيحة و نزيهة صلُحت الانتخابات ، كما ان وجود رقابه دوليه نزيهة على الانتخابات ضرورة يتطلبها نجاح تلك العملية في الوصول الى الغاية من اجرائها وهي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، لو طبقت مصر وغيرها من الدول العربية ذلك المبدأ لما آلت اوضاع البلاد العربية الى ما آلت ليه الان .

المصادر

أولاً::-الرسائل والاطاريح الجامعية :

احمد عبد الامير خضير،السياسة الخارجية للولايات المتحدة ألامريكية والتحولات العربية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية منذ ٢٠١٠، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة النهرين، بغداد،٢٠١٤.

ثانياً: الكتب العربية والمعُربة :

١- احمد شلبي، مصر بين حربين، القاهرة،١٩٨١.

٢- امغيني بريما كوف وايغور بيلياييف، مصر في عهد جمال عبد الناصر،بيروت، د.ت.

٣- ب.ج.فاتكيوس، جمال عبد الناصر، ترجمة سيد زهران، دار التضامن العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢.

٤- جلبير الاشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، دار الساقي، بيروت،٢٠١٣.

٥- حسنين توفيق أبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر :خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري(١٩٨١-٢٠٠٥)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،٢٠٠١.

٦- ضياء الدين بيبرس، الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

٧- عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢: تأريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، ط٢،دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.

٨- عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الاهلي ودورة في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.

٩- عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت، ٢٠٠٨.

١٠- محمد عمارة، ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

١١- مصطفى محمد جاسم،الامبراطورية الناعمة: السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط، مراجعة واشراف فاطمة سلومي، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت، ٢٠١٥.

١٢- ناصر الانصاري ،المجمل في تأريخ مصر: النظم السياسية والادارية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧.

ثالثاً: البحوث والدراسات العربية:

١- احمد شحاذه محمد علي، حرية التعبير عن الرأي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١،مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد٣٢، بغداد، ٢٠١٦.

٢- بسام حازم الشيخ، العملية الانتخابية في الدول العربية الدوافع والمعوقات، مجلة دراسات أقليمية، العدد٢٥، السنة الثامنة، الموصل، ٢٠١٢.

٣- ثناء فؤاد عبدالله، الحياة الحزبية في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٧٤، السنة الرابعة والعشرون، بيروت، ٢٠٠٠.

٤- ثناء فؤاد عبدالله، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٢٨، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، ٢٠٠٦.

٥- حسن نافعة، مصر على أين؟ أنتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٢٠، السنة الثامنة والعشرون، بيروت، ٢٠٠٥.

٦- خديجة محمد عرفة، الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الاقطار العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٨، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٧- عبد الفتاح ماضي، أنتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية في مصر: أنتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٨، بيروت، ٢٠٠٨.

٨- علي سلمان صايل، الثورة وتداول السلطة في مصر، مجلة دراسات سياسة / بيت الحكمة، العدد ٢٣، بغداد، ٢٠١٢.

٩- هيفاء احمد محمد، الاصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الاخيره، مركز الدراسات الدولية/ قسم الدراسات الدولية / جامعة بغداد، العددان ٣١و٣٢، بغداد، ٢٠٠٦.

١٠- هيفاء احمد محمد، مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية المصرية ودورها في تحقيق الاصلاح السياسي/قسم الدراسات الافريقية / جامعة بغداد، العدد ٩٤، بغداد، ٢٠٠٨.

١١- مراسلون من القاهرة وواشنطن، مصر تبحث عن المستقبل، عن مجلة نيوزويك ألامريكية/ سلسلة الدراسات السياسية، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٨٦.

رابعاً: الموسوعات العربية:

١- جمال الدين محمد مكرم بن منظور، لسان العرب، ج٦، دار المعارف، مصر، ١٩٨١.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية:

1- https://ar.wikipedia.

2- https://elwatan news.

3- https: // gazaalan.net.

4- https: // political encyclopedia

5- https: // weziwezi.com

6- https: // www.google

الهوامش:

(١) جمال الدين محمد مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج٦، دار المعارف، مصر، ١٩٨١، ص٤٣٧٣.

(٢) بسام حازم الشيخ، العملية الانتخابية في الدول العربية الدوافع والمعوقات، مجلة دراسات أقليمية، العدد ٢٥، السنة الثامنة، الموصل، ٢٠١٢، ص ٣٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(4) https://political-encyclopedia. ٢٠١٩ الموسوعة السياسية، مفهوم الانتخابات،

(٥) ثورة (١٩٥٢): هي أنقلاب عسكري بدأ في الثالث والعشرين من تموز (١٩٥٢) في مصر بواسطة مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم أسم الضباط ألاحرار، وأطلق على الثورة في البداية ((حركة الجيش))، ثم عُرفت فيما بعد بأسم ثورة الثالث والعشرين من تموز ومن نتائج قيامها عزل الملك فاروق، وأنهاء الحكم الملكي وأعلان الجمهورية، وأذيع البيان الاول للثورة بصوت أنور السادات، قام بالثورة جيل من الضباط ألاحرار بقيادة جمال عبد الناصر،عصمت سيف الدولة، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت،(٢٠٠٨)، ص ٥١-٦١؛ عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو سنة (١٩٥٩) : تأريخنا القومي في سبع سنوات(١٩٥٢-١٩٥٩)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٧-٣٣.

(٦) جمال عبد الناصر: ولد في الخامس عشر من كانون الثاني(١٩١٨) في الاسكندرية، نشأ عبد الناصر وتعلم في الاسكندرية والقاهرة، التحق في الكلية الحربية عام(١٩٣٧). تخرج ضابطاً عام (١٩٣٨)، وعيّن في سلاح المشأة في الاسكندرية، وعمل في السودان قبل تعيينهُ مدرساً في كلية الاركان، شارك في الحرب العربيةالاسرائيلية عام(١٩٤٨) واكتسب سمعة طيبة فيها، وبعد الحرب عاد جمال عبدالناصر الى وظيفتهِ في الاكاديمية الملكية العسكرية، بعد عام(١٩٤٩) أعتمد مجموعة من الضباط أسم حركة ((الضباط الاحرار)) قام بتنظيم ((اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار)) الذين قاموا بثورة الثالث والعشرين من تموز عام (١٩٥٢)، وفي السابع عشر من نيسان عام (١٩٥٤) تولى جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء، وفي الرابع والعشرين من حزيران

عام(١٩٥٦) أنتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بالاستفتاء الشعبي، وفي الثاني والعشرين من شباط عام(١٩٥٨)أصبح رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بعد أعلان الوحدة بين مصر وسوريا وبقي بهذا المنصب حتى وفاتهِ في الثامن والعشرين من أيلول عام (١٩٧٠)، ب، ج، فاتكيوس، جمال عبد الناصر، ترجمة سيد زهران، دار التضامن العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٧-٣٠.

(٧) محمد أنور السادات: ولد في الخامس والعشرين من كانون الاول عام(١٩١٨) في قرية ميث الكوم، في دلتا النيل، وهو من أب مصري وأم أبوها سوداني، عمل والدهُ في السودان موظفاً، ثم أنتقل الى مصر، وبدأ محمد أنور دراستهِ الابتدائية في القاهرة، اشترك في المظاهرات الشعبية عام (١٩٣٠)ضد اسماعيل صدقي بسبب الغائة الدستور، دخل الكلية الحربية وتخرج منهاعام(١٩٣٨)، انضم الى تشكيل الضباط الاحرار بعد عام(١٩٤٩)، ثم انضم الى ثورة تموز عام(١٩٥٢)، شغل عدة مناصب سياسية وأدارية، تولى منصب رئاسة الجمهورية بعد وفاة جمال عبد الناصر في الثامن والعشرون من أيلول عام(١٩٧٠)، ثم أغتيال السادات (الرئيس الثالث لمصر) في السادس من تشرين الاول عام (١٩٨١)، ناصر الانصاري، المجمل في تأريخ مصر: النظم السياسية والادارية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٦٦-٢٦٧، للمزيد من المعلومات احمد شلبي، مصر بين حربين، القاهرة، ١٩٨١، أمغيني بريما كوف وايغور ببليايف ، مصر في عهد جمال عبد الناصر، بيروت، د.ت،ضياء الدين بيبرس، الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة ، د.ت.

(٨) محمد حسني مبارك: ولد في الرابع من أيار عام(١٩٢٨) في المنوفية، وهو رابع رؤوساء الجمهورية المصرية، تولى منصب الرئاسة بعد اغتيال الرئيس محمد أنور السادات وكان ذلك في السادس من تشرين الاول عام (١٩٨١) ، أنهى دراستهُ الثانوية والتحقَ بالكلية الحربية ليتخرج منها في شباط عام (١٩٤٩)، برتبة ملازم ثاني ثم التحق بكلية الطيران لمدة عام وتخرج منها في أذار عام(١٩٥٠) واكمل دراستهِ العسكرية العليا في أكاديمية فرونز العسكرية في ألاتحاد السوفيتي عام(١٩٦٤)، كان ضابط في القوات الجوية عام ١٩٥٠، ثم أصبح مدرّساً في كلية الطيران ثم مساعد أركان حرب الكلية عام(١٩٥٩) ثم قائد سرب، وقائداً لقاعدة جوية عام(١٩٦٧) ، أصبح عميد عام ١٩٦٩ ثم قائد القوات الجوية، شارك في حرب تشرين الاول عام(١٩٧٣)، ثم أصبح نائب رئيس الحزب الوطني الجمهوري، تولى حكم مصر في الرابع عشر من تشرين الاول عام (١٩٨١) ، تعرض للعديد من محاولات الاغتيال، وكانت نهاية حكمهِ بعد ثورة الخامس والعشرون من كانون الثاني عام(٢٠١١) ، اودع السجن بتهمة قتل المتظاهرين، حكم عليهِ بالسجن المؤبد

في الثاني من حزيران عام(٢٠١١)، ألا أن النيابة العامة المصرية قررت اطلاق سراحهِ بعد تبرئتهِ نهائياً من تهمة المشاركة في قتل المتظاهرين، والافراج عنه جاء نهائياً بعد قضائهِ ثلاث سنوات في السجن كعقوبة على قضية (القصور الرئاسية { تهمة فساد مالي})، واطلق سراحهُ في الرابع والعشرين من آذار عام ٢٠١٧، السيرة الذاتية لحسني مبارك، مراسلون من القاهرة وواشنطن، مصر تبحث عن المستقبل، مجلة نيوزويك الامريكية، مركز البحوث والمعلومات، د. م،٢٩٨٦، ص٦-٧.

(9) https://elwatan news.

(١٠) الحزب الوطني الديمقراطي: أنشأه الرئيس أنور السادات في عام(١٩٧٨) بعد حل الاتحاد الاشتراكي العربي وفي يوم السابع من أب عام(١٩٧٨) أجتمعت الامانة العامة للحزب الذي يرأسهُ السادات واتفقوا على تسميتهِ بالحزب الوطني الديمقراطي وتولى الرئيس الراحل أنوار السادات رئاستهِ حتى أغتيالهُ عام(١٩٨١)، وترأسة منذ ١٩٨١ حسني مبارك حتى عام(٢٠١١) ، وتم تغيير أسمه الى الحزب الوطني الجديد حتى تم حل الحزب نهائياً بقرار من المحكمة الادارية العليا في مصر بتأريخ السادس عشر من نيسان عام(٢٠١١) . https://ar.m.wikipedia.

(١١) ثناء فؤاد عبدالله: الحياة الحزبية في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٧٤، السنة الرابعة والعشرون، بيروت، ٢٠٠٠، ص٧١-٧٣.

(12) https://elwatannews.

(١٣) الاصلاح السياسي: الاصلاح لغةً: هو التغيير أو الانتقال من حال الى حالٍ احسن أو التحول عن الشيء والانصراف عنه الى سواه، اما الاصلاح السياسي: هو عملية التحول السياسي فالتغيير أو التحول عملية غير أرادية من حيث كونها تحدث أو لاتحدث وهي تخضع لقوانيين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقوف أو التعطل وهوعموماً يتجه نحو الافضل،أما التغيير أو التحويل فهو محاولة التدخل الواعي في سير عملية التغيير، أي توفر الاصرار والتحكم في مسارة تجنباً للمخاطر ورغبةً في تحقيق الاهداف والوعود، وأذا فسرنا الاصلاح بأنهُ تغيير فأنهُ يعني الانتقال من وضع غير ديمقراطي الى وضع ديمقراطي أو أنهُ الرغبة نحو التحول التدريجي الى الديمقراطية، هيفاء احمد محمد، الاصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الاخيرة،

مجلة دراسات دولية، العددان ٣١-٣٢، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٤.

(١٤) المجتمع المدني: لم يلق تعريفاً محدداً وهو يختلف من مفكر لآخر فقد عرّفه هيجل: على أنه وسيلة لحماية حقوق الافراد واحتياجاتهم من أجل ضمان مجالات حرية الاقتصاد، وعرّفة عبد الغفارشكر؛ على أنهُ مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لامجال للاختيار في عضويتها، بحيث تنشأ هذه التنظيمات لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقدم خدمات للمواطنيين أو لممارسة أنشطة أنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والادارة السليمة للأختلاف، عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الاهلي ودورة في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٣.

(١٥) حسنين توفيق أبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري(١٩٨١-٢٠٠٥)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣١-٢٣٣.

(١٦) جورج والكر بوش: ولد في السادس من تموز عام (١٩٤٦)، هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثالث وألاربعين للولايات المتحدة في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٩، وكان أيضاً الحاكم السادس وألاربعين لولاية تكساس من (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، تخرج بوش من جامعة بيل عام ١٩٦٨، وكلية هارفرد للأعمال في عام (١٩٧٥) ، وعمل في صناعة النفط، تزوج من لورا ويلش في عام ١٩٧٧ن وترشح دون نجاح لمجلس النواب الامريكي بعد ذلك بوقت قصير، فاز على آن ريتشادز في أنتخابات حكم ولاية تكساس عام(١٩٩٤)، أنتخب بوش رئيساً عام (٢٠٠٠) ، وحقق أنتصاراً متقارباً ومثيراً للجدل على منافسة الديمقراطي آن غور، ليصبح الرئيس الرابع الذي ينتخب وقد حصل على أصوات شعبية أقل من خصمهِ، غادر بوش منصبهُ عام(٢٠٠٩) وعاد الى تكساس وأشترى منزلاً وكتب مذكراتهُ (نقاط القرار). https://ar.m.wikipedia.

(١٧) الاخوان المسلمين: جماعة سياسية دينية تهدف لإقامة الدولة الاسلامية أسسها عام(١٩٢٩) في مدينة الاسماعيلية المصرية الشيخ حسن البنا، وهو مدرس سابق، أنتشرت الحركة بسرعة في مختلف ارجاء مصر والوطن العربي، ولكن الطابع السياسي بدأ يغلب على الطابع الديني فيها شيئاً فشيئاً، وفي عام(١٩٤٨) اغتيل محمود فهمي النقراشي باشا رئيس وزراء مصر ، بعد ان اصدر أمرا

بحل الجماعة ومصادره اموالها ، وبعدها اغتيل الشيخ البنا مؤسس الحركة ، وفي عام (١٩٥٠) اعيد تنظيمها من جديد

، لكن عاد الرئيس جمال عبد الناصر وحلهّا مع جميع الاحزاب المصرية عام (١٩٥٤)، وكان الاخوان المسلمون قد ادينوا بمحاولة أغتيال الرئيس جمال عبد الناصر في نفس العام، للحركة فروع في العديد من الدول العربية، عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١١٢–ص١١٣.

(١٨) مصطفى محمد جاسم، الامبراطورية الناعمة: السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط، مراجعة وأشراف فاطمة سلومي، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٤٤–١٤٦.

(١٩) ثناء فؤاد عبدالله، ملاح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٥.

(٢٠) عبد الفتاح ماضي، أنتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية في مصر: أنتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٨، بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٢.

(٢١) هيفاء احمد محمد، مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية المصرية ودورها في تحقيق الاصلاح السياسي، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٣٥–٣٦.

(٢٢) حسن نافعة، مصر.....الى أين؟ أنتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، السنة الثامنة والعشرون، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٠–٢١.

(٢٣) مصطفى محمد جاسم، المصدر السابق، ص ١٤٧–١٤٨.

(٢٤) ثورة ٢٥ يناير: هي ثورة شعبية اندلعت في مصر بتاريخ الخامس والعشرون من كانون الثاني(٢٠١١) بسبب قلة الحريات السياسية، وسوء الاوضاع الاقتصادية وانعدام حرية التعبير عن الرأي، وعدم نزاهة الانتخابات، واستمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام(١٩٨٠)، وقد تم اختيار يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني للقيام بالتظاهرات تزامناً مع عيد الشرطة، وقاد تلك التظاهرات مجموعة من الحركات الشبابية المصرية ابرزها(حركة شباب السادس من ابريل)، وحركة(كفاية)، وحركة (الخامس والعشرون من يناير)، وحركة (كلنا خالد سعيد)، و(الجمعية الوطنية للتغيير)، وقد كان للثورة التونسية التي اندلعت في السابع عشر من من كانون الاول عام (٢٠١٠) بسبب سوء الاوضاع المادية عاملاً رئيسياً في اندلاع الثورة المصرية، احمد شحاذه محمد علي، حرية التعبير عن الرأي في مصر بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير عام(٢٠١١)، مجلة دراسات سياسية

واستراتيجية، العدد ٣٢، بغداد، ٢٠١٦، ص٨٣-٨٤؛ محمد عماره، ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص٧-٢٢؛ للمزيد من المعلومات علي سلمان صايل، الثورة وتداول السلطة في مصر، مجلة دراسات سياسية/ بيت الحكمه، العدد ٢٣ ، بغداد، ٢٠١٢، ص١٢٠-١٣٩.

(٢٥) احمد شحاذه محمد علي، المصدر السابق، ص ٧٣.

(26) https://www.google.

(٢٧) محمد مرسي العياط: ولد في العشرون من آب عام(١٩٥١) في قرية العدوة بمحافظة الشرقية، نشأ وسط عائلة بسيطة من أب فلاح وأم ربة منزل، تعلم في مدارس الشرقية ثم أنتقل للقاهرة، للدراسة الجامعية بكلية الهندسة، قدّم في الجيش المصري عام(١٩٧٥-١٩٧٦)، سافر الى الولايات المتحدة عام (١٩٧٨) للعمل فيها، وأكمل دراستهِ وحصل على الماجستير، ثم الدكتوراه عام(١٩٨٢)، حصل على الجنسية الامريكية، رشح نفسهُ لانتخابات مجلس الشعب وأنتخابات عام(٢٠٠٠)ونجح فيها وأنتخب عضواً بمجلس الشعب عن جماعة الاخوان المسلمين، تولى رئاسة حزب الحرية والعدالة، سجن عام(٢٠٠٦) بسبب مشاركتهُ في التظاهرات، فرّ من السجن أثناء جمعة الغضب، رشحهُ حزب الحرية والعدالة لانتخابات الرئاسة عام(٢٠١٢) وفاز فيها، تم عزلهُ بعد عام واحد من الحكم في (٢٠١٣)، توفي أثناء محاكمتهُ عام(٢٠١٧)، https://gazaalan.net .

(28) أنتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢ . https://ar.m.wikipedia.

(٢٩) عبد الفتاح السيسي: ولد في حي الجّمالية في القاهرة في التاسع عشر من تشرين الثاني عام(١٩٥٤)، واكمل دراستهُ، ثم تزوج في الثامنة والعشرون، وكان برتبة نقيب، تخرج من الكلية الحربية عام(١٩٧٧)، حصل على الماجستير في كلية ألاركان البريطانية عام ١٩٩٢، وحصل على زمالة الحرب العليا الامريكية عام (٢٠٠٦)، حصل على منصب نائب رئيس الاستخبارات العسكرية ثم عين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد أبعاد مبارك عن السلطة عام(٢٠١١)، وأصبح وزير الدفاع في عام ٢٠١٢، ثم أنتخب رئيس لمصر في الولاية الاولى في ٨حزيران عام(٢٠١٤)، ولولايتهِ الثانية في الثاني من حزيران عام(٢٠١٨)، ياسر ثابت، الصراع على مصر،: ذئاب مبارك والعصر الجديد، كنوز للطبع والنشر، القاهرة،(٢٠١٤)، ص ٢٦ -٣١، للمزيد من المعلومات يقرأ الكتاب كاملاً كونه يتحدث عن السيسي فقط.

(٣٠) جلبير الاشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٣١) مصطفى محمد جاسم، المصدر السابق، ص١٥٨؛ احمد عبد الامير خضير، السياسة الخارجية للويات المتحدة الامريكية والتحولات العربية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية منذ ٢٠١٠، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٤، ص١٨١-١٨٢.

(32) https://ar.m.wikipedia. انتخابات الرئاسة المصرية لعام ٢٠١٩.

(٣٣) خديجة عرفة محمد، الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٨، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٦-١٨.